



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي،

يُندد بقرار البرلمان الأوروبي واستهدافه المباشر لاستقلال السلطة القضائية في المملكة المغربية الشقيقة

مع تفاقم موجة الاتهامات والابتزاز السياسي، التي يمارسها البرلمان الأوروبي بحق السلطات المغربية الشقيقة، كان آخرها إصداره لقرار يوم الخميس الواقع في 19 كانون الثاني/يناير 2023، "يدين استخدام السلطات المغربية لمزاعم الاعتداء الجنسي كطريقة لردع الصحفيين عن أداء عملهم"، فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يُحذّر، من خطورة نزع البرلمان الأوروبي وتنصيب نفسه كهيئة لمحكمة القضاء المغربي، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدٍ يتمتع بالسيادة والاستقلال القانوني والقضائي، فإن الاتحاد يندد بقرار البرلمان الأوروبي ويرفض، أسلوبه المتعمد في تسييس الوقائع وتحريفها، ناهيك عن التشكيك في نزاهة وشرعية الإجراءات القضائية المغربية، المتخذة بشأن قضايا داخلية تخضع خضوعاً كاملاً لسيادة القانون وشروط المحاكمة العادلة كما هو متعارف عليه دولياً.

كما أنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يرفض، سياسة ازدواجية المعايير، وانجرار البرلمان الأوروبي، وراء ادعاءات باطلة ومعلومات تفتقر إلى الحد الأدنى من المهنية والأدلة القانونية، التي تُظهر أن الأشخاص، الذين يطالب البرلمان الأوروبي بالإفراج عنهم، متورطين بقضايا إبحار في البشر واعتداءات جنسية واستغلال هشاشة الأشخاص، وهي أفعال يُجمع المجتمع الدولي على تجريمها ومعاقبتها، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يُدكر البرلمان الأوروبي، أن المملكة المغربية الشقيقة قطعت أشواطاً في غاية الأهمية في مجال تكريس استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، فضلاً عن التجسيد الدستوري لاستقلال السلطة القضائية بمقتضى دستور 2011، والذي تم على إثره استحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية سنة 2017، مُشدداً، على ضرورة عدم الاندفاع والتهور في إصدار قرارات مححفة ومتسعة، بحجة ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي أو غير ذلك.

ويُعبّر الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني الثابت والمستمر، مع المملكة المغربية الشقيقة، وتأييده لأجندة المغرب الوطنية في مجال الإصلاح والتنمية وصولاً إلى كل ما يلي طموحات الشعب المغربي الشقيق، بتحقيق المزيد من التقدم والازدهار في شتى الميادين، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والإعلام، وملف حقوق الإنسان، بعيداً عن مساومات البرلمان الأوروبي، وسياسة استعداد الدول المستقلة ذات السيادة.



محمد ريكان الحلوسي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب
جمهورية العراق



بيروت 22 كانون الثاني/يناير 2023